الأنباء
الجمعة 27 مايو 2016

«الأموال العامة» تواصل التحقيق في الحيازات الزراعية

لاحظت لجنة حماية الأموال العامة ـ خلال اجتماعها امس كلجنة تحقيق ـ وجود تضارب في الأقوال بين مسؤولي الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية ولجنة تخصيص الحيازات الزراعية حيال حصول أحد المواطنين على حيازات بالمخالفة للقانون.

وذكر رئيس اللجنة النائب د.عبدالله الطريجي في تصريح إلى الصحافيين أن اللجنة واصلت خلال اجتماع التحقيق في المعلومات التي تفيد بحصول مواطن على حيازات زراعية بالمخالفة للقانون، وذلك بناء على تكليف مجلس الامة.

وأضاف ان المعلومات والبيانات المتوافرة تفيد بحصول هذا المواطن على قسائم بعقود وشركات مزورة طبقا للكتاب الموجه من وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد إلى مدير عام الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، مشيرا إلى أن اللجنة استمعت إلى إفادة الفريق الفهد وضباط شؤون الإقامة المرافقين له، كما استمعت إلى المواطن المشكو في حقه.

د.عبدالله الطريجي

الحساوي: الوثائق تثبت صحة إجراءات هيئة الزراعة

وأوضح الطريجي انه تبين للجنة أن هناك ما يثير التساؤل والشبهات في الحصول على قسائم زراعية، وقررت مخاطبة رئيس الهيئة العامة للزراعة لتزويدها ببعض المستندات التي تساعد على استكمال التحقيق، لاسيما مع وجود تضارب في الأقوال بين مسؤولي الهيئة ولجنة تخصيص الحيازات.

وتوقع الطريجي أن تتمكن اللجنة ـ بعد وصول هذه المستندات ـ من إنجاز مهمتها في التحقيق ومخاطبة مجلس الامة بنتائجه لاتخاذ ما يراه مناسبا.

من جانبه كشف رئيس مجلس الإدارة ومدير عام الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية فيصل الحساوي ان ما نسب للهيئه من اتخاذ اجراءات غير صحيحه عار عن الصحه فيما يتعلق في الحيازات الزراعية والحيوانية، مشيرا الى ان هيئة الزراعية تعمل منذ زمن بمهنية ودقة عالية بهدف تحقيق المنشود والغاية من المشروع.

وقال الحساوي في تصريح صحافي عقب بعد الانتهاء من مناقشة الاتهامات المنسوبة لهيئة الزراعة باستكمال تخصيص حيازات زراعية لشركات في مشروع الأعلاف والأغنام في العبدلي في لجنة حماية المال العام ان الهيئة قامت بجميع الجوانب الخاصة بالإجراءات واللائحة والقانون وتقديم كل الوثائق والمستندات ومحاضر اللجنة المختصة التي تؤكد سلامة إجراءات الهيئة في تطبيق اللائحه والقانون الصادر في 2010 والذي حدد أولوية التقديم والنظر للشركات ذات الملاءة المالية والقدرة على المساهمة في مشروع الأمن الغذائي.

وقال ان الهيئه نجحت في رفع مستويات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية المحلية. وأضاف الحساوي قائلا ان مهلة توفيق الأوضاع للحيازات المخالفه انتهت طبقا للقانون رقم 24 لسنة 2015 وان الهيئة ستبدأ بسحب الحيازات التي لم تستغل والمخالفة. وان فرق العمل واللجان المختصة قد انتهت من إعداد كشوفها الخاصة بالحيازات المخالفة في جميع المناطق الزراعية. وأكد الحساوي ثقته بجميع منتسبي هيئة الزراعة من قياديين وموظفين مجددا صحة إجراءات تعامل أجهزة الهيئة المختلفة مع كل الحيازات الزراعية ووفقا للقانون.

التميمي: لا نريد مسلسلات منافية للأخلاق في شهر رمضان

طالب مراقب مجلس الأمة النائب عبدالله التميمي وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود بضرورة حث المسؤولين في تلفزيون الكويت والقنوات المحلية الأخرى على تدقيق الأعمال التلفزيونية في شهر رمضان المبارك قبل الشروع ببثها للمشاهدين.

وقال تتسابق القنوات التلفزيونية في عرض البرامج والمسلسلات التلفزيونية التي تخالف المبادئ الإسلامية والأخلاقية والقيم الكويتية، وتتم الاستعراضات المبتذلة والإسفاف بالأعمال الدرامية التي لا تكون لها رسالة اجتماعية مفيدة في شهر المغفرة والرحمة والعتق من النار على الرغم من مطالبتنا ان تكون الرقابة الصارمة على مدار السنة، ولكن علينا ان نشير الى هذا الأمر الأخلاقي المهم مع قرب شهر رمضان المبارك.. ولا نقبل بضرب المبادئ الدينية والأخلاقية عرض الحائط، وذلك فقط من أجل التكسب المادي والتميز البرامجي والدرامي على حساب القيم والأخلاق.

عبدالله التميمي

الجيران: لا مبرر للحكومة في تعديلاتها على قانون الخبراء

قال النائب د.عبدالرحمن الجيران في رده على وزير العدل وتوضيحه للنواب إنه لا مبرر للحكومة في تعديلاتها الأخيرة على قانون الخبراء في المادة 24 وغير لائق التراجع بعدما قطعنا كل هذا الإنجاز!

وتحدث الجيران عن اقرار التعديل الحكومي حيث اشار الى نطاق اختصاص إدارة الخبراء. وأوضح أنها تعد أهم مرافق القضاء بوزارة العدل حيث يستعين القضاء بخبراء الإدارة لإبداء الرأي الفني (الهندسي والمحاسبي) في عشرات آلاف القضايا سنويا والتي تصل قيمة المطالبات المالية بها لمئات الملايين، حيث بلغت اكثر من 20 الف قضية. كما تستعين بهم النيابة العامة في إبداء الرأي وإعداد التقارير بقضايا الأموال العامة بكبرى مشاريع الدولة، وهي بذلك مسؤولية في غاية الأهمية والخطورة لاسيما أن البلد مقبلة على مشاريع مليارية، حيث يبنى رأي النيابة العامة وأحكام القضاء بناء محكما فنيا ومهنيا على تقارير الخبراء، كما لا تسند للخبراء أي أعمال أخرى سوى ما حددته اللوائح والقوانين التي تم إقرارها من استعانة القضاء والنيابة بهم وبالتالي هي مرفق قضائي بحت. والأصل فيه الاستقلالية لاسيما أن وزارة العدل طرف بالعديد من القضايا المنظورة أمام الخبراء لأهمية تطوير التشريعات ورفعها لمستوى العالمية.

د.عبدالرحمن الجيران

لذا رفضت اللجنة التشريعية بالإجماع التعديل الحكومي إلا أن المقترح الحكومي أعيد طرحه مرة أخرى بجلسة 2016/5/24 ونال موافقة الحكومة ومجموعة من النواب وصدر بالتالي القانون وفق الرؤية الحكومية. التعديل الحكومي لا يرقى لمستوى العالمية للأسباب التالية:

أولا: الناحية القانونية:

أ ـ إن التعديل الحكومي اشترط فقط أن يكون نواب الرئيس بدرجة كبير خبراء أي لابد أن يكونوا خبراء بخلاف المقترح النيابي الأول الذي اشترط بأن يكون الرئيس كذلك من الخبراء، وهذا التعديل غير المستحق أعطى للحكومة فرض ما تراه من خارج الإدارة ليشغل هذا المنصب الحساس بغض النظر عن مؤهلاته أو خبرته الفنية ويكمن الخلل في هذا التعديل الحكومي بأن أعطى السلطة التنفيذية حق التدخل المباشر في عمل الخبرة من خلال عد صلاحيات ممنوحة للرئيس فرئيس الإدارة العامة للخبراء له صلاحية ما يلي:

1ـ سحب الدعاوى من الخبراء.

2ـ حق الموافقة على إعادة فتح باب النقاش بالدعاوى.

3ـ وهو عضو في مجلس الخبرة الخاص بنظر التظلمات.

4ـ وهو عضو في مجلس تأديب الخبراء.

والعديد من الصلاحيات التي أصبح للسلطة التنفيذية حق التدخل المباشر بها ولا يستقيم معه بذلك حيادية عمل الإدارة في الدعاوى التي تكون وزارة العدل بشكل خاص والحكومة بشكل عام طرفا بها وهذا ملحظ دقيق.

ثانيا: الناحية الفنية:

أ ـ إن القانون الذي تم التصويت عليه أضاف مسؤوليات جديدة للخبراء، وهي الإدارة العامة للتحقيقات وهيئات التحكيم، الاستعانة بهم، ما سيضاعف عدد الدعاوى المنظورة وعدد الخبراء المباشرين لها وهي مسؤوليات تتطلب استحداث قطاعات جديدة لا يمكن تحقيقها بالهيكل الحالي.

ب ـ إن متوسط عدد الخبراء بكل قسم 7 خبراء وفي حال انضمام الدفعة الجديدة سيصل إلى 12 خبيرا بكل قسم وهو أمر يستحيل معه لأي رئيس قسم مراجعة كافة التقارير الفنية المنجزة من الخبراء وهي جزئية في غاية الخطورة ناهيك عن زيادة عدد الخبراء بالسنوات القادمة.

ثالثا: من الناحية الإدارية:

إن الهيكل الحالي الذي يرأسه الوكيل المساعد أقر منذ 36 سنة وأصبح لا يناسب العدد الكبير للخبراء (300 خبير حالي) بدليل أن الخبراء ممن أمضوا 26 سنة لم تسنح لهم حتى الآن فرصة الوصول لمنصب رئيس قسم وهذا لا يمكن تصوره بأي قطاع بالدولة ! فما بالك بعد انضمام 200 خبير جديد سينضمون بالأشهر المقبلة علاوة على السنوات القادمة، ما يصبح معه من المستحيل استيعاب الهيكل الحالي لهم والذي أقره التعديل الحكومي دون تعديل.

رابعا: من الناحية المالية:

إن الكلفة المالية التي عادة ما تصاحب التوسع في الهيكل التنظيمي العام لا تنطبق على قانون الخبرة حيث إن كادر الخبراء الحالي لا يضمن أي ميزة مالية أو عينية أو حتى أي بونص سنوي للمناصب الإشرافية من رئيس قسم إلى مدير إدارة وبالتالي فإن مرتب مدير الإدارة هو ذاته مرتب الخبير العادي تماما وبالتالي لا كلفة من استحداث مناصب إشرافية فيبقى الأمر على ما هو عليه.

الظفيري لإعادة الكهرباء للمنازل المخالفة للأدوار ومنحهم مهلة

طالب النائب د. منصور الظفيري البلدية بإعادة التيار الكهربائي الذي تم قطعه عن 45 منزلا في الجهراء لإضافتهم أدوار مخالفة، لافتا إلى ضرورة منح هؤلاء المواطنين مهلة لترتيب أوضاعهم أو اختزال القطع في الأدوار المخالفة.

وقال الظفيري في تصريح صحافي من المستغرب أن يتم قطع الكهرباء عن عوائل كويتية ودرجة الحرارة مرتفعة وهذه العوائل لديها شيوخ ونساء، مشددا على ضرورة منح مهلة مدتها 3 أشهر على أقل تقدير حتى يتسنى للعوائل تعديل اوضاعهم لاسيما أن هناك مؤجرين ويحتاجون إلى مهلة لترتيب أوضاعهم. وانتقد الظفيري الصمت الحكومي على مدى السنوات الماضية وعدم تحريك ملف إلا هذه الأيام، داعيا إلى معاقبة المسؤولين الذين تقاعسوا عن أداء عملهم، وعندما أرادوا تطبيق القانون اتجهوا إلى السكن الخاص وتركوا السكن الاستثماري والتجاري، ومن الحري بالحكومة تطبيق القانون على التاجر قبل المواطن البسيط.

وخاطب الظفيري وزير البلدية الذي يتعامل برفق مع التجار ويحمر عينيه على المواطن، داعيا إياه إلى التريث حتى إقرار قانون البلدية الجديد في مجلس الأمة والذي تمت الموافقة عليه في المداولة الأولى ووضع آلية للتعامل مع مخالفات البناء.

د. منصور الظفيري

وفد البرلمان العربي إلى القاهرة

مبارك الخرينج

د.محمد الحويلة

محمد الجبري

يشارك نواب مجلس الأمة أعضاء البرلمان العربي في اجتماعات الجلسة الخامسة والأخيرة لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي والمقرر عقدها في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في (القاهرة) خلال الفترة من 26 مايو إلى 2 يونيو 2016. ويضم الوفد كل من نائب رئيس مجلس الأمة عضو البرلمان العربي مبارك الخرينج ونائب رئيس البرلمان العربي النائب محمد الجبري وعضوي البرلمان العربي النائب د.محمد هادي الحويلة والنائب فيصل الكندري.

الغانم يهنئ نظيره في جمهورية جورجيا بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية جورجيا دافيد أوسوباشفيلي وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

مرزوق الغانم

عسكر لحل مشكلات أهالي ق8 بـ «سعد العبد الله»

طلب النائب عسكر العنزي وزارات المواصلات والبلدية والكهرباء والماء بسرعة إيصال الخدمات العامة المحروم منها المواطنون من أصحاب البيوت في القطعة رقم 8 بمدينة سعد العبد الله بجنوب الجهراء للتخفيف من معاناة الأهالي بتلك المنطقة، مشيرا إلى انه بالرغم من حداثة إنشاء بيوت المنطقة إلا أنها تعاني من إهمال الجهات المعنية حيث تفتقر إلى الخدمة الضرورية للسكان.

وقال عسكر في تصريح صحافي: ان مدينة سعد العبدالله تعتبر من الضواحي الكبيرة ومن المفترض ان تتوافر في جميع مناطقها البنية التحتية من مياه واتصالات وترقيم للبيوت والشوارع مثل باقي المناطق الأخرى، إلا ان أهالي القطعة رقم 8 بالمدينة يعانون من تأخر بعض الخدمات العامة، فمنذ سنوات لم تصل الى البيوت خدمة الهواتف الأرضية وكذلك لم تصل إليها «المياه الصليبية» مضيفا انه لم يتم كذلك ترقيم البيوت والشوارع في المنطقة وغياب اللوحات الاسترشادية بالمنطقة.

وأشار عسكر الى انه رغم تكرار شكاوى سكان المنطقة طوال السنوات الماضية منذ تسلم بيوتهم والتي أوصلوها الى الجهات المعنية الا انه ما تزال المشاكل التي يعاني منها الأهالي مستمرة وتزيد من معاناتهم اليومية في ظل حرمانهم من بعض الخدمات العامة من تليفونات أرضية ومياه وترقيم للشوارع.

وتمنى عسكر على وزارات المواصلات والبلدية والكهرباء والماء سرعة حل مشاكل أهالي القطعة رقم 8 بمدينة سعد العبد الله بجنوب الجهراء للتخفيف من معاناة السكان.

عسكر العنزي

الحمدان: ما يجري في الفلوجة خطاب تحريضي

أكد النائب حمود الحمدان أن ما يجري في الفلوجة العراقية إنما هو خطاب تحريضي طائفي قبيح يتزامن مع قصف واسع النطاق من الميليشيات لمناطق سكنية في ظل صمت وتجاهل رسمي عراقي تجاه أعمال القتل والعنف الطائفي على أيدي ميليشيات الحشد الشعبي والذي يشارك في معركة الفلوجة على مرأى من القوات العراقية، وهو أمر في غاية الخطورة ينذر بحرب طائفية لا تبقي ولا تذر.

وتساءل الحمدان عن مشاركة الحشد الشعبي في مهمة القتال ورفع الشعارات الطائفية، رغم اتهامه بانتهاكات ترقى لجرائم حرب بحسب منظمات إنسانية عالمية بسبب ما اقترفته من أعمال نهب وسلب لممتلكات المدنيين في بلدات وقرى عدة في محافظات العراق. وقال: هل هي حرب ضد داعش أم إبادة أهل السنة هناك؟

وذكر الحمدان «أن هناك أكثر من 100 ألف نسمة من الأبرياء داخل الفلوجة يشكلون حوالي 10 آلاف أسرة معرضون لكارثة إنسانية نتيجة القصف العشوائي من قوات الحشد، واستهدافهم ربما أكثر من داعش أنفسهم».

مطالبا الأمم المتحدة بالتدخل الفوري قبل إبادة أهالي الفلوجة، مؤكدا أن ترك الأمور في اتجاه القتل والتشريد والتهجير لن يكون في صالح المنطقة واستقرار الإقليم الذي تتطاير شرره في جميع الاتجاهات.

وطالب الحمدان بعدم الاستمرار في نفس السياسات التي تقسم بدل أن توحد، وتبعدنا عن أجواء المعركة بدل أن تضعنا فيها، وتستمر في ممارسة السياسات الضيقة التي تشكل ثغرات وشروخات يستغلها تنظيم داعش الإرهابي.

حمود الحمدان

الحركة الدستورية: المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة لتحقيق الأهداف الإصلاحية

أصدرت الحركة الدستورية الإسلامية بيانا بشأن الانتخابات البرلمانية المقبلة جاء كالتالي:

قال تعالى: (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ـ سورة هود).

إخواننا أخواتنا أبناء الشعب الكويتي الكريم.

لقد تأسست العلاقة بين الشعب الكويتي حكاما ومحكومين منذ نشأة الكويت على مبدأ الشورى والمشاركة في القرار، وتعززت تلك العلاقات التاريخية بما أرساه دستور دولة الكويت 1962 على مبادئ الحكم الديموقراطي ودولة المؤسسات وتكريس الحريات العامة، إلا أن تلك المبادئ السامية تم تجاوزها والانتقاص منها عبر ممارسات عديدة في التاريخ السياسي الكويتي من خلال تعطيل العمل بالدستور والإيقاف القسري لمسيرة مجلس الأمة في مراحل تاريخية مختلفة وتجاوز السلطة التنفيذية لاختصاصات وصلاحيات السلطتين التشريعية والقضائية، ما دفع الشعب الكويتي في مراحل متعددة للاعتراض على تلك التجاوزات عبر وسائل مختلفة كان آخرها مقاطعة المشاركة في الانتخابات البرلمانية بعد انفراد السلطة التنفيذية بتغيير النظام الانتخابي بمرسوم ضرورة في عام 2012 دون الرجوع إلى ممثلي الأمة وعلى نحو مخالف للدستور وبنظام انتخابي أدى إلى تقليص الخيارات الشعبية وساهم في تعميق الخلافات السياسية وأفرز سلبيات سياسية واجتماعية كالطائفية والفئوية والمصالح الضيقة والتمثيل الضعيف والمتراجع لممثلي الأمة.

حيال تلك الممارسات، تحرك عدد كبير من أبناء الشعب الكويتي رافضا التجاوز على المبادئ الدستورية، واجتهدت المعارضة الإصلاحية وشرائح شعبية مختلفة عبر الوسائل الدستورية المتاحة لتغيير هذا الواقع السلبي الذي كشف خلال السنوات الماضية عن انحدار خطير للسلطتين التشريعية والتنفيذية في اتجاه تهميش دور مؤسسات الدولة وضعف الرقابة وغياب الرأي الآخر، ما ساهم بنمو الفساد وتعطل عجلة التنمية وضعف في مواجهة التحديات الاقتصادية والامنية وصور العديد من التشريعات المخالفة للدستور والمنتقصة من حريات ومصالح وحقوق الشعب.

وقد قدم الشعب الكويتي ومعارضته الاصلاحية في سبيل ايقاف هذا الانحدار الكثير من التضحيات المشهودة والمقدرة، وكانت الحركة الدستورية الاسلامية ضمن ذلك المسار الاصلاحي الذي قاطع انتخابات مجلس الأمة في انتخابات المجلس المبطل الثاني 2012 وانتخابات مجلس 2013، وسعت ضمن الآخرين للمناداة بإيقاف هذا الانحدار والمطالبة بالإصلاح السياسي وفقا للدستور.

واستشعارا من الحركة الدستورية الاسلامية لمسؤولياتها الوطنية تجاه التحديات الكبيرة المحلية والاقليمية الامنية والاقتصادية.. ونظرا لانسداد مسارات العمل الاصلاحي والحالة السلبية التي وصلت إليها التنمية والحريات العامة ومصالح الشعب الكويتي... ورغبة منها في فتح مسارات أخرى للخروج من حالة الجنود السياسي والتنموي التي وصلت إليها البلاد.. وسعيا منها نحو المشاركة بإيجابية لتصحيح المسار، وهو الهدف الذي تسعى له قوى الاصلاح والمعارضة والشعب الكويتي مهما اختلفت وسائلها وأدواتها التي تحددها متطلبات كل مرحلة، وبعد قيام الحركة بتقييم المرحلة بإيجابياتها وسلبياتها ودراسة كل الخيارات المتاحة والتشاور وتبادل الرأي مع قطاعات مختلفة من الحراك الاصلاحي ومن ابناء الشعب الكويتي وقواعد الحركة.. توصلت الحركة الى اعادة النظر في موقف المقاطعة باتجاه المشاركة من جديد في العملية الانتخابية، وهو الأمر الذي انتهى إليه قرار الحركة في مؤتمرها الاخير المنعقد في نهاية ابريل 2016 الذي توصل بالتصويت الى اتخاذ قرار المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة لتحقيق ذات الاهداف الاصلاحية وفقا للدستور وذلك بعد ان عرض كل طرف في الحركة رأيه باستمرار المقاطعة أو التوجه نحو المشاركة.

وانطلاقا من حرص الحركة الدستورية الاسلامية على تبيان موقفها العام من المقاطعة السابقة والمشاركة القادمة فإنها تؤكد على الآتي:

ـ تعتز الحركة الدستورية الإسلامية بجهود وعطاء وبذل وتضحيات ابناء الشعب الكويتي كافة ورجالات ونساء وشباب الحراك الاصلاحي بصفة خاصة الساعين لكويت أفضل.

ـ تثمن وتقدر الحركة الدستورية الاسلامية مواقف وتحركات التيارات والشخصيات المستمرة في المقاطعة للانتخابات وتحترم خياراتها.

ـ تؤكد الحركة الدستورية الإسلامية على التزامها بالثوابت والمطالب والمواقف الاسلامية والدستورية والوطنية والإصلاحية التي خاضت بموجبها انتخابات مجلس الأمة في فبراير 2012 وقاطعت الانتخابات دفاعا عنها، مدركة حجم الصعوبات الانتخابية والبرلمانية والسياسية التي تواجه الخط الاصلاحي في المرحلة المقبلة، ساعية لبذل أقصى صور الجهد لتحقيق الاصلاح ومواجهة الفساد معتمدة على الله ثم على دعم الشعب الكويتي الكريم.

ـ تسعى الحركة الدستورية الاسلامية لأن تكون المرحلة القادمة مرحلة تتضافر فيها جهود كافة الاطراف المسؤولة في الدولة ومساعي الشعب ومؤسسات المجتمع المدني نحو البناء السياسي والتنموي والتصدي البنّاء والحكيم للتحديات الامنية والاقتصادية والمحلية والاقليمية والدولية تعزيزا للأمن والاستقرار والتنمية.

ـ تدعو الحركة الدستورية الاسلامية جميع القوى والشخصيات الوطنية وأفراد الشعب الكويتي الكريم الى تعزيز العمل الوطني المشترك من خلال تبني مشروع اصلاحي توافقي يتضمن محاور رئيسية في دعم الديموقراطية ودولة المؤسسات، يؤكد على سيادة القانون، يعلي من شأن مبادئ العدل والمساواة الاجتماعية والاقتصادية، يحمي المواطن من غلو وتسلط المتنفذين، يعزز الحريات العامة، يفعل التنمية وينشط الاقتصاد الوطني، يمارس الرقابة الشعبية الدستورية الحقة، يواجه الفساد، يسعى لدعم استقلالية القضاء، يعالج الاختلالات والتشويه الكبير في التشريعات، ويطور النظام الانتخابي القائم حاليا مع السعي الجاد لإرجاع الحقوق لاصحابها، وبالأخص ممن سُحبت الجنسية منهم دون وجه حق، والدعوة لاطلاق سراح سجناء الرأي وايقاف الملاحقات لأصحاب الرأي والموقف السياسي.

إخواننا واخواتنا ابناء الشعب الكويتي الكريم..

نثمن ونقدر تضحياتكم وسعيكم الكريم من أجل كويت أفضل وأكثر تقدما وتنمية واستقرارا، وندعوكم لمواصلة الالتفاف حول الدستور والحرية، ودعم مسارات الاصلاح السياسي والتنموي، والالتزام الكامل بالوحدة الوطنية معتصمين بحبل الله عز وجل، باذلين جميعا كل غال ونفيس لتعزيز الأمن والأمان وتحقيق صالح الكويت وشعبها.

حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.